

رضان من غير ان يامرهم فيه بعزيمة فيقول من قام مصنفاً ايماناً واثباتاً
 عن قلبه ما قدم من ذنوبه فرسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك
 ثم كان الامم اعلم بذلك فخلافة ابى بكر وصدر من خلافة عمر وروى محمد بن
 في الجمع بين الصحيحين الى ابى هريرة عن المتفق على صحة غيره غير ان كان
 قاض حجتهم بغير خلاف في رضان الى المسجد فاذا الناس اولادهم فيقولون
 يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل لغيره فيصلي بصلوة الرجل هبط فقال عبد الرحمن
 هو له على راي واحد لكان اشرف من غيره فجمعهم على انى كان فيكون
 مع ليلية اخره والناس يصليون بصلوة قاييم فقال عمر بن عبد العزيز في قوله
 هذه والرسول يأمرون فيها بالحق من الله يقولون يريدوا في الليل وكان الناس
 يقولون اوله فلينظر العاقل فيصنع بل كل احد ان يتبعه بدعيه فجمعها
 وقد روى محمد بن النعمان في الصحيحين في مسند جابر بن عبد الله قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم كل بدعة ضلالة ويقولون انما بدعة فوجت
 البدعة وامرنا بها ويحث عليها وكيف يستجاد لنعلم ان الامر بالمعروف والنهي
 والامر بانها علم منها بصلوة العباد وما وجدنا في اوان النبي صلى الله عليه وسلم
 بانه في رمضان ان المسلمين في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال النبي صلى
 من احبته ورضينا باليس منة فهو رزق الله في اليوم بين الصحيحين
 في مسند ابن ماجة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 يصلي في رمضان فيصلي في حبه وما روى عن فضل صلاة يومه حتى كان
 رحمة فلما احسن النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتخبر بصلوة غيره من اجل ان
 صلوة لا يصليها عن نفسه قال فقلنا له حين اصبحنا ان قطبت لنا الليالي
 فقال فيقول ذلك الذي حمله على الذي صنعت فاذا كان النبي صلى
 امتنع ان يكون الاما في اقله رمضان ومنع من الاجتماع فيها كيف جاز
 لغيره ان كانه ومع هذا يشهد على نفسه انه بدعة قد ابتدعه ومع ذلك
 يستبرأ الكمالين عليه ويملكون فضل النبي صلى الله عليه وسلم ابو بكر انتهى **قال**
 الناصب فضضه الله لعمرك ان قولهم قد سبق هذه الليالي من ذكرا من رومات
 الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في حبه ان يفترض عليهم الجماعة في قيام
 رمضان فلا يطبقونه ولهم ما ترك الجماعة وكان اوله يصلي بالجماعة ولما
 كان فرض من غيره ارتفع ذلك الحجة ولا تقتلوا الا بالجماعة والجماعة جمع
 الناس ليلا يعوت عنهم فضيلة القيام ودفع الاجتماع على الجماعة والجماعة
 ذكرا ان البدعة لفظ مشترك قد يقال ويراد به مخالفة اصول الفروع وهذه
 البدعة ضلالة وقد يقال ويراد به ما ابتدعه من الشرع ويكون موافقاً للامور

الصحيحين والبدعة المصنفة قد يكون مندوباً وقد يكون مباحاً وقد يكون محرماً
 ونعت البدعة في هذا المعنى انتهى **قال** قد منعت ما قاله الرواية
 الصحيحين التزل على ما تقدم الناصب واسلامه منها من ان النبي صلى الله عليه وسلم
 جماعة لا ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة فاعلموا جماعة احكامها
 لان في كل صلاة ما خلة الاعتقاد والخوف لهذا القطع الوجودي فيجب ان يقال
 في وجوب الاجتماع فيها وان كان الخوف من الاحجاب مما لا في التقاطع
 بما روى ابو بصير في صحيحه من مسند النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حصله
 ان لعمري ان يجتهد في امر ديني بصلوة رايه ولو كان مخالفاً لغير القرآن والسنة
 فيسجد كما روى في صحيحه من مسند النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حصله
 في الجمع بين الصحيحين عن ام سلمة وجابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 قال انه في ذلك ان انتم سمعتموا فاسمعتوا ما بعين منكم في صلاة فليس
 عبد الله منعه وقال كذا في صحيحه من مسند النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حصله
 الا انتهى فيما نرى من ذلك في فضل النبي صلى الله عليه وسلم بالجماعة في قوله
 عبد الله ايها الذين امنوا لا تحمقوا صليبات ما حال الله لكم في حجة الله
 في الجمع بين الصحيحين في مسند النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حصله
 كان يعني بالمتعة فقال لا يرد عليك تحقير من انك لا تدري ما حدثت اليه
 الوتر في ذلك فاقبله بعد ذلك فقال في صحيحه من مسند النبي صلى الله عليه وسلم
 نعلوا واحبوا ولكن كرمت ان يصليوا مع من بين الراك في حجة الله
 في الجمع بين الصحيحين في مسند النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حصله
 في مسند النبي صلى الله عليه وسلم في صحيحه من مسند النبي صلى الله عليه وسلم
 انزلت آية التعة في كتاب التمتع وفضلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم ينزل قران بحديثها ولم يحم منها من اجازات وقال جيل برأيه ما قاله البخاري
 مسلم في صحيحه ما انظر في هذا التصريح بان التمتع قد غلبه في صحيحه وشبهه
 بنبيه والمعتدين وعلى فيها برأيه وقال في صحيحه من مسند النبي صلى الله عليه وسلم
 انما التمتع فان كانت هذه الروايات صحيحة فليس في ذلك حجة كبيرة
 وان كانت كاذبة فكيف يصح بنا ويحعلو منها من الصحاح انتهى **قال**
 الناصب فضضه الله لعمرك ان قولهم قد سبق ان منعت السب كانه على عبد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم حوت ثم حوت وانما حوت في ان تقرر الامر
 على الحديث اولاً اذ لا يفتقر الى دليل يقضي الحرمة بها ذكرنا وكذا العلم على الحرمة
 ويحل الصحاح كما نوا في قولنا بالباحة ولكن الاكثر ان يجرى على مسد واليه
 ذهب الاكثر الاربع وسائر اصحاب الحديث حجة اقرب من الصحاح

صحيح المدونة

الصحيحين